

يتم تعريف المحل في الالتزام على أنه ما يجب على المدين فعله أو عدم فعله بموجب القانون المدني الجزائري. يمكن أن يكون موضوع الالتزام أشياء مستقبلية ومثبتة ، وإذا كان العقد باطلاً وبشكل مطلق غير صالح ، إذا كان العقد غير محدد في حد ذاته ، فيجب أن يكون مرتبطاً بنوع وكمية العقد ، فقط عندما يكون مكان العقد محدداً ، ويتضمن العقد المحتوى المراد مناقشته تحديد مقدار العقد ، وإذا اختلفت الأطراف المتعاقدة مع جودة البضاعة ، ولم يتم تحديد ذلك من قبل العرف أو أي طرف آخر ، يجب تحديد مبلغ العقد.